

حوار المرأة وقانون التعاونيات الزراعية

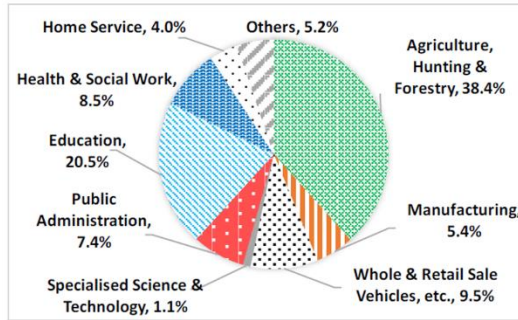
الهدف: التمكين الاقتصادي للمرأة خاصة الريفية من خلال مراجعة قانون التعاونيات الزراعية بعدسة النوع الاجتماعي

التحدي: ترتب مصر عالميا في تقرير الفجوة في النوع الاجتماعي لعام 2018 هو 135 بين 149 دولة وهذا لا يتناسب مع حضارة وتاريخ مصر. وأيضا لا يتناسب مع مكتسبات المرأة في مصر خاصة في دستور مصر 2014. وأيضا هذا الترتيب لا يتناسب مع المجهودات الضخمة التي تتم تحت قيادة المجلس القومي للمرأة. مازال الاحتياج لمزيد من المجهودات في المجال الاقتصادي). قام المجلس القومي للمرأة بعمل الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة عام 2017 التي تعمل على أربع محاور وهي التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي والتمكين الاجتماعي والمحور الرابع الحماية. ونالت تلك الاستراتيجية إعجاب العديد من المحليين والدوليين وتستخدمها العديد من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة خاصة منظمة كير مصر. وفي عام 2018 قام أيضا المجلس القومي للمرأة بعمل دراسة عن التمكين الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي والهدف من الدراسة هو تحديد المعوقات التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية وكيفية التعامل معها. نجد الفقر في الريف المصري في صعيد مصر وصل الى 56.7% في عام 2015. الامية في مصر في عام 2015 لذكور 14.7% والإناث 27.3%. البطالة في مصر في عام 2015 للذكور 9.4% اما للإناث 24.2%.

قطاع الزراعة وعمل السيدات في العالم

- في إيطاليا التعاونيات عددها 39600 تعاونية وعدد الأعضاء 12,6 مليون عضو منهم 7 مليون عضو سيدات وعدد الأعضاء أقل من 35 سنة 2,3 مليون عضو وعدد العاملين بالتعاونيات 1150200 موظف منهم 700 ألف سيدة. إيطاليا لديهم قانون للتعاونيات. وكل عضو له صوت وأقل عدد لأنشاء تعاونية هو 9 افراد
- اما من ناحية أعضاء التعاونيات في جنوب أفريقيا فنجد منهم حوالي 42 ألف عضو منهم 19 ألف عضو من الرجال و22 ألف عضو من السيدات وأيضا 5 الاف شاب وحوالي خمسمائة شخص من ذو القدرات الخاصة. كما انه يوجد 268 مديرة تعاونية من السيدات مع العلم بان عدد التعاونيات التي لديها مدير عددهم 716 تعاونية أي 37 % من المديرين سيدات. وبالتالي يكون متوسط الموظفين بكل تعاونية 5,4 موظف لكل تعاونية.
- في رواندا عدد الأعضاء في التعاونيات 44 % منهم سيدات. ولو نظرنا لعدد الأعضاء من السيدات في بعض التعاونيات مثل الزراعة 40 % والإنتاج ال حيواني 49% والاشغال اليدوية 53%. والادخار والاقرض 45%.
- اما من ناحية تعاونيات الادخار والاقرض كالتالي:
- فنجد طبقا لبيانات منظمة العمل الدولية عام 2008 كانت اثيوبيا لديها 6236 تعاونية متخصصة في الادخار والاقرض وكينيا أيضا 5122 تعاونية متخصصة ادخار واقرض وتنزانيا 4780 واوغندا 1513. زادت تعاونيات الادخار والاقرض في كينيا من عام 2000 الى 2014 زادت من 3627 الى 9560 لتنفيذ مشروعات صغيرة.
- تعاونيات الادخار والاقرض في رواندا زاد راس المال من 6,3 مليار عام 2010 الى 29,7 مليار في فبراير 2018. أجمالي القروض الموزعة من عام 2009 حتى الى فبراير 2018 كان 237 مليار فرنك رواندي.

أهمية قطاع الزراعة والتعاونيات للمرأة



<Female>

Source: Compiled based on CAPMAS, 2017, Statistical Yearbook -

في التسعينيات كانت الزراعة في مصر تمثل 35 % من قوى العمل تراجعت الى 25% في 2017. وأيضا في العالم كانت 44% في التسعينيات أصبحت حوالي 28% في عام 2017 طبقا لمنظمة العمل الدولية. عدد الحائزين للأراضي الزراعية من السيدات يمثلون 5.2% في مصر. وطبقا لكتاب تنمية الرائدات النسائية في مصر (منظمة العمل الدولية) توزيع الاعمال المملوكة لنساء الزراعة والصيد تمثل 58 % وتجارة الجملة والقطاعي 32% والتصنيع 3% وأخرى 7%. وبالتالي يكون أكبر قطاع اقتصادي يستوعب رائدات الاعمال من السيدات. وطبقا لإحصائيات الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء عدد العاملين من السيدات 5.3 مليون سيدة منهم 2 مليون في قطاع الزراعة والصيد كما هو موضح بالرسم. عدد المرشدين الزراعيين في جهاز الارشاد الزراعي من السيدات يمثل 3.9% من أجمالي المرشدين رغم عدد الطالبات في كليات الزراعة يمثلون 43% من تعداد الطلبة في عام 2017. في القطاع الغير رسمي عام 2015 نسبة الذكور التي تعمل لدى الاسرة بدون اجر 9.9% لذكور اما السيدات 84.2% وهنا فجوة كبيرة بين العاملين بغير اجر بين الرجال والسيدات. طبقا لمنشور الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء في الربع الأول لعام 2019 نسبة بطالة السيدات 18.9% اما الذكور 5.7% وهنا أيضا مازالت فجوة ونسبة الشباب في المتعطلين عن العمل في عمر 15 الى 29 سنة يمثلون 67.4%. نسبة البطالة في الريف 6.9% وفي الحضر 9.8%

في الربع الأول من عام 2019. وذلك يوضح ان الريف والزراعة تعطى فرص أكبر للعمل. وأيضاً في الربع الأول من عام 2019 حقق نشاط الزراعة والصيد أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية حيث بلغ عدد المشتغلين 5.4 مليون مشتغل منهم (4,5 زكور و925 ألف من الاناث) من أجمالي المشتغلين محتلا المركز الأول ضمن الأنشطة الاقتصادية . وتحليل الحالة التعليمية للمتغطلين عن العمل نجد 44 % من المتغطلين عن العمل حاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي بلى ذلك مؤهل متوسط فنى يمثل 36%

المهمة المطلوبة بقيادة المجلس القومى للمرأة: مراجعة وتحليل قانون التعاونيات الزراعية بعدسة النوع الاجتماع

والمراجعة تتضمن الملاحظات الآتية:

- دستور مصر 2014 داعم للمرأة فهل قانون التعاونيات يتوافق مع وضع المرأة والمكتسبات الحالية
- لم يذكر قانون التعاونيات كلمة واحدة في كل مواد القانون عن المرأة او النوع الاجتماعي
- كل الأرقام الخاصة مثلا بالتعاونيات الزراعية لم يذكر كلمة عن عدد الأعضاء في التعاونيات من السيدات وان كانت الاعداد صغيرة يجب ان نعرف السبب ونفكر في كيفية دمج المرأة في التعاونيات بدل من استبعاد السيدات والشباب
- كم من السيدات مشتركين في مجلس إدارة التعاونيات أي في وضع صنع القرار ووضوح صوت المرأة واحتياجاتها
- كم من السيدات حالياً تعمل كمديرة للتعاونيات الحالية في مصر كما نجد في تعاونيات أفريقيا والدول المتقدمة
- ماهي المهارات والخبرات التي يمكن للمرأة اكتسابها من اندماجها في التعاونيات خاصة المرأة الريفية
- هل التعاونيات كمؤسسات يمكن ان تلعب دور كهيكل مؤسسي يدعم ويساند المرأة ويجعل السيدات متضامنين في مجموعات بدل من الفردية والاستبعاد. التعاونيات ودورها في خلق علاقات بين السيدات وبعضهم والتضامن والتماسك
- تحديد الفرص المتاحة من القانون الحالي لتعاونيات في ضوء الخطة الاستراتيجية لمصر 2030 وأيضاً الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة المصرية 2030.

الفرص المتاحة:

الادخار مهمة لتعاونيات الزراعية ومكتوبة في قانون التعاونيات ولا يوجد في مصر تعاونية واحدة تعمل في الادخار رغم تقلص دور التعاونيات الزراعية بشدة. لو حدث التغير وجدنا 20 % من التعاونيات تعمل مع سيدات القرية في مجال الادخار والاقراض علينا ان نتخيل التغير الإيجابي الكبير في الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمشروعات الجماعية. لو جمعية زراعية شجعت 50 سيدة لتشارك عمل مزرعة دواجن 5000 كنكوت تمتلكها 50 سيدة. فكم من العائد من المعرفة والمهارات والدخل من التعاون كمجموعة. تهتم السيدات بتربية الحيوانات الصغيرة مثل الماعز والاعنام لو اهتمت التعاونيات بالماعز وتحسين السلالات والعائد دخل ولحوم وألبان خاصة انتاج مصر من الالبان في تناقص حسب احصائيات الجهاز المركزي لتعبئة والاحصاء. لو فتحت التعاونيات أسواق للمنتجات الزراعية في أماكن حضرية لربطت بين المستهلك والتاجر وفتحت فرص عمل عديدة للسيدات. التعاونيات في العالم تهتم بالتصنيع وازافة قيمة مضافة بدل من بيع المنتج خام وهنا فرص عمل للسيدات وزيادة دخل التعاونية. التعاونيات تدريب عملي على الديمقراطية والانتخابات لرفع قدرات المرأة للوصول الى التمكين السياسي في مجال أكبر. منظمة كير تتحدث عن خبرة على ارض الواقع من عمل السيدات في الدواجن والأسماك والالبان والتصنيع الغذائي وبرامج التوعية الغذائية خاصة مع ظروف مصر من امراض سوء التغذية وزيادة الفاقد من الغذاء وارتفاع الأسعار. تكلمنا كثيراً عن التمكين الاقتصادي ولكن وجود السيدات كأعضاء في مؤسسة تعاونية يدعم ويسهل التمكين الاجتماعي للمرأة. بما ان عدد المرشحات الزراعيات لا يتعدى 4 % رغم عدد الطالبات في كليات الزراعة أكبر من 40 % أي يوجد كوادر شبابية بتدريب وتوجيه يمكن استخدام تلك الطاقة المعطلة في التعاونيات. عند مراجعة اهداف التنمية المستدامة في العالم 2030 وعددهم 17 هدف نجد ان التعاونيات والمرأة لها علاقة قوية مباشر مع 9 اهداف وعلاقة غير مباشرة مع 8 اهداف. مما يزيد من اهتمام العالم ومنظمات الأمم المتحدة وبلدنا مصر بالتعاونيات وأيضاً المرأة. التعاونيات الزراعية موجودة في كل قرية مصرية وبالتالي يمكن الوصول الى معظم السيدات. كثير من الناس ترى التعاونيات أداة طيبة لتحقيق العدالة الاجتماعية لان القصة ليست فقط نمو اقتصادي بل عدالة توزيع النمو الاقتصادي على المجتمع ونموذج التعاونيات اقتصاد اجتماعي يحد من سيطرة الرأسمالية على الفقراء. التعاونيات الزراعية تهتم جداً بالموارد الطبيعية خاصة التربة والماء وبالتالي ليس فقط البعد الاقتصادي والاجتماعي بل أيضاً البعد البيئي. لدينا أمل بان لدينا إمكانيات كبيرة في المرأة والشباب معطلة ودمجهم في التعاونيات يحد من الفقر والجوع ويزيد من الامن الغذائي للأسرة وللبلد